

Distr.: General  
22 May 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت\*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

### تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان

#### تقرير الأمين العام

موجز

استجابة للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/٢٠١١، يعرض هذا التقرير إنجازات منظومة الأمم المتحدة والتحديات التي واجهتها في دعم حكومة جنوب السودان بطريقة متكاملة ومتسقة ومنسقة خلال الشهور العشرة التي انقضت منذ استقلال هذا البلد الجديد. ويحلل التقرير الآليات والأدوات المبتكرة المستخدمة في ضمان الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التنمية وبناء القدرات المحلية حسب الأولويات الوطنية. ويبرز التقرير أيضا الطبيعة غير القابلة للتنبؤ والمتغيرة للانتقال نتيجة للاعتبارات السياسية والأمنية التي كانت وقت كتابة التقرير، قد أدت إلى اقتطاعات كبرى من الإنفاق العام وتغير سريع في تحديد أولويات وتسلسل الدعم المقدم من الأمم المتحدة. ويختتم التقرير بتوصيات عن الكيفية التي يمكن بها للجهات الفاعلة الإنمائية تكييف المساعدة التي تقدمها بحيث تعود بأقصى فائدة محتملة، في ظل سياق بالغ الصعوبة وغير قابل للتنبؤ، على السكان الذين يظلون في أمس الحاجة إلى الدعم الإنساني والإنمائي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2012/1000 \*

140612 140612 12-34923 (A)



## أولا - مقدمة

١ - بعد أكثر من خمسة عقود من الحرب شبه المستمرة، وإتمام السنوات الست من الفترة الانتقالية التي تلت التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أصبح جنوب السودان دولة مستقلة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وتم قبول جنوب السودان في الجمعية العامة بوصفه الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١.

٢ - وعقب قبول جنوب السودان في الأمم المتحدة، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٣/٢٠١١، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢، عن كيفية تقديم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دعما متكاملا ومتسقاً ومنسقاً إلى جنوب السودان، يكون منسجماً مع الأولويات الوطنية ويضمن في الوقت نفسه وضوح الأدوار والمسؤوليات لدى الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٣ - وسلّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتحديات الهائلة التي يواجهها هذا البلد في المجالين الإنساني والإنمائي وفي بناء السلام، وأعاد تأكيد ضرورة تعزيز التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب السودان وخطة هذا البلد للسلام والأمن، وطلب المجلس إلى الأمين العام وجميع الأجهزة والهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية مساعدة جنوب السودان، كلما أمكن، بتقديم مساعدة إنمائية فعالة مستمرة يمكن التنبؤ بها في المجالين الإنساني والمتعلق ببناء السلام، على نحو ينسجم مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك تعزيز بناء القدرات من أجل إرساء أساس متين للتنمية الطويلة الأجل.

## ثانيا - السياق

٤ - جنوب السودان أحد أقل بلدان العالم نمواً، وهو يخوض انتقالاتاً صعبة ومعقدة بعد عقود من الحرب. وخلال فترة السنوات الست في ظل اتفاق السلام الشامل، من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١، أحرز تقدم ملحوظ في إنشاء هياكل الدولة. وخلال بضعة سنوات قصار، أنشئت ٣٧ وزارة، و ١٩ مفوضية، وعشر حكومات ولايات، وبرلمان وطني، و ١٠ مجالس تشريعية للولايات. وأقيمت مؤسسات حكم القانون، وأُتخذت الخطوات الأولى في تحويل جيش/حركة التحرير إلى قوة مهنية. وعاد إلى جنوب السودان أكثر من مليوني شخص، أغلبهم من البلدان المجاورة. وتضاعف عدد الأطفال الملتحقين

بالمدارس الابتدائية، وتراجعت الحصبة عن مستويات الشيوخ الوبائية، وفتحت طرق بطول ٦٠٠٠ كيلومتر، وإن لم يتم الارتقاء بها بعد إلى مصاف الطرق الصالحة في جميع الأحوال الجوية.

٥ - ورغم هذه الإنجازات الملحوظة، يمثل جنوب السودان أحد أكبر التحديات التي يشهدها جيلنا في مجال بناء الدولة. فالفقر متفشٍ، وآفاق النمو المتنوع في الأجل القريب محدودة. ولا يتوفر أي من البنى التحتية العامة اللازمة للنمو. وفي غياب شبكة طرق صالحة في جميع الأحوال الجوية، يتعذر الوصول إلى ما يقارب ٦٠ في المائة من البلاد خلال موسم الأمطار. ولا توجد شبكة كهرباء أو نظام للطاقة على الصعيد الوطني. والمطارات دون المستوى، وقدرات الطيران المدني محدودة. ورغم أن التغطية بالهواتف الجواله آخذة في التحسُّن، فإن الاتصال بالشبكة قد بلغ بالفعل أقصى طاقته. والكثير من المناطق غير مؤمنة لأن الوصول إليها متعذر؛ وهياكل الدولة، بما فيها المعنية بإنفاذ القانون، تكاد تكون غير قادرة على الوصول إلى تلك المناطق أو التدخل حينما تحدث نزاعات.

٦ - وظروف المعيشية لشعب جنوب السودان هي في الوقت الحاضر، من أقسى الظروف في العالم. ويعيش أكثر من ٨٠ في المائة من السكان بما يعادل أقل من دولار واحد يوميا، وتفتقر نسبة مذهلة تبلغ الثلث إلى سبل الحصول على الغذاء. ولا يتلق الرعاية الصحية الأساسية سوى ٤٠ في المائة من سكان البلد، وبينما أُحرز بعض التقدم في مجال التحصين، فإن أقل من ستة في المائة من الأطفال محصنون بالكامل. ورغم الزيادة في نسب القيد في التعليم الابتدائي، فإن نصف مجموع الأطفال لا يلتحق بالمدارس، وتُعد معدلات تخرج الفتيات من بين أدنى المعدلات في العالم. ولا يعرف خمسة وثمانون في المائة من سكان جنوب السودان القراءة أو الكتابة.

٧ - وتثير ظروف النساء القلق بوجه خاص. فنسبة الأمية لدى الإناث تبلغ ٩٢ في المائة، ومعدل الوفيات النفاسية، الذي يُقدَّر بـ ٢٠٥٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي، هو الأعلى في العالم. وتشكّل النساء حوالي ٤٨ في المائة من السكان وفقا لتعداد عام ٢٠٠٨. وترتفع نسبة الفقر بين الأسر المعيشية التي تعولها امرأة؛ ويعاني ٥٧ في المائة من السكان ممن يعيشون في هذه الأسر المعيشية من الفقر، في مقابل ٤٨ في المائة من أولئك الذين يعيشون في أسر معيشية يعولها ذكور. وثمة تفاوت ملموس بين الجنسين في التعليم، حيث تُعد نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي ثاني وخامس أسوأ نسبة على الصعيد العالمي، وتُعد نسبة الإناث الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين بالقراءة

والكتابة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة ثاني أسوأ نسبة في العالم<sup>(١)</sup>. والفتاة البالغ عمرها ١٥ عاما في جنوب السودان يزيد احتمال وفاتها أثناء الولادة عن احتمال إتمامها لتعليمها. وتشير التقديرات التي جرت مؤخرا أيضا إلى انتشار العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٨ - وخلال السنة الأولى من قيام الدولة، عانى جنوب السودان من عدد من النكسات. وتؤكد تقديرات برنامج الأغذية العالمي والحكومة أن عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي قد ازداد من ٣,٣ ملايين نسمة في عام ٢٠١١ إلى ٤,٧ ملايين (أكثر من نصف السكان) في عام ٢٠١٢؛ ومن بين هؤلاء، يعاني مليون شخص من الانعدام الشديد للأمن الغذائي. ولم يتم التوصل بعد إلى تسويات للمنازعات حول ترسيم الحدود، ووضع أبيي، والتزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، وتقاسم إيرادات النفط. وأسفرت التوترات المتواصلة بين السودان وجنوب السودان عن نشوب نزاعات عبر الحدود على نحو يُعرض مئات الآلاف من الأشخاص لمخاطر شديدة ويحد من حرية حركة السكان والسلع. وأدت حالات إغلاق الحدود إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأسهمت في تدهور الأمن الغذائي. وإلى حين التوصل لاتفاق بشأن المسائل العالقة من فترة اتفاق السلام الشامل (بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بإيرادات النفط، ووضع أبيي، وترسيم الحدود، والجنسية)، فإن التزاع بين السودان وجنوب السودان سوف يظل يمثل تهديدا.

٩ - ووفقا لتعداد عام ٢٠٠٨، يبلغ عدد سكان جنوب السودان ٨,٢٦ مليون نسمة. والسكان صغار السن للغاية، إذ يقل عمر ٧٢ في المائة منهم عن ٣٠ سنة. ويظل ذلك يطرح تحديات، حيث لا يتمتع العائدون والمقاتلون السابقون من الشباب بحق تلقائي في الحصول على الأرض، لأن معظمها مملوك للمجتمعات المحلية، وحيث يملك كثير من الشبان السلاح؛ ولذا فإن العجز عن إدماجهم في التيار الاقتصادي العام قد يفضي إلى التحاقهم بشكل متزايد بالمليشيات المسلحة القادرة على تزويدهم بمصدر رزق. وقد يؤدي أيضا الافتقار إلى التمكين الاقتصادي المستدام إلى إجبار الشباب على اللجوء إلى سرقة الماشية في القرى والجريمة في المناطق الحضرية كوسيلة للحصول على الثروة.

١٠ - ومن المرجح أن نقص القدرات في جنوب السودان، وهو الأكثر حدة في أفريقيا، يمثل أهم العوامل التي تعيق العملية الانتقالية وأكثرها استعصاءً على الحل السريع والفعال. وتعاني كل وزارة، وكل حكومة من حكومات الولايات، وكل وكالة معنية بالإنفاق من وهن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين والأكفاء. وقرابة نصف مجموع موظفي الخدمة المدنية في

(١) وفقا لمركز التعداد السكاني والإحصاءات والتقييم في جنوب السودان.

جنوب السودان لم يحصل سوى على تعليم ابتدائي، وتقل نسبة ذوي الشهادات العليا عن خمسة في المائة. وتواجه الإدارة العامة عراقيل من جراء التحيز في عملية التعيين، إذ كثيراً ما تُعطى الخدمة العسكرية للمرشح قيمة أكبر من قيمة الكفاءة التقنية في التنافس على المناصب. ولم تبدأ بعد عملية فحص وإعادة اختيار الموظفين العموميين عبر مستويات الحكم الثلاثة (المستوى المركزي، ومستوى الولايات، ومستوى المقاطعة)، التي أمر بإجرائها رئيس جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بينما توقفت عدة برامج لدعم بناء القدرات، وإصلاح الخدمة العامة، وتعيين العائدين المهرة في الإدارة المدنية.

١١ - وتبرز الأحداث التي جرت في أوائل عام ٢٠١٢ الطبيعة غير القابلة للتنبؤ والمتغيرة لسياق الانتقال. ففشل حكومي السودان وجنوب السودان في الاتفاق على ترتيبات اقتسام إيرادات النفط أدى إلى قرار جنوب السودان وقف إنتاج النفط في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولما كانت إيرادات النفط تشكل قرابة ٩٨ في المائة من الإنفاق العام، فإن وقف الإنتاج كان له تأثير واسع. وقد فرضت الحكومة خفضاً للإنفاق قدره ٢٧ في المائة للمتبقّي من السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويفترض التخطيط لميزانية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ استمرار إجراءات التقشف هذه. وجرى إرجاء مشاريع رأسمالية وخفض نفقات التشغيل بنسبة ٥٠ في المائة، مما أثر في البرامج الحكومية عبر جميع القطاعات. وجنيه جنوب السودان الذي تم طرحه مؤخراً آخذة قيمته في الانخفاض بسرعة، والتضخم آخذ في الارتفاع المتسارع. وما لم تُتخذ خطوات لاستئناف الإنتاج أو تغطية العجز في الميزانية، سوف تقوم الحاجة إلى مزيد من الاقتطاعات إذ تتبدد الاحتياطات. وفي حالة استمرار التقشف وزيادة أوجه الضعف، ستكون المكاسب الإنمائية المحرزة على مدى السنوات الست الأخيرة معرضة للخطر، ويُحتمل أن يُعاد توجيه قدر لا بأس به من المساعدات الخارجية إلى الإغاثة الطارئة. وقد أشار الكثير من الجهات المانحة الرئيسية للبلاد إلى عدم استعدادهم لسد الفجوة المالية أو دعم البرامج الإنمائية التي تطلبها جوبا.

١٢ - وقبل وقف إنتاج النفط، كان الإنفاق العام غير متوازن إلى حد كبير. إذ شكلت المرتبات ما يقارب نصف الميزانية السنوية، بما فيها مرتبات قوات الدفاع والأمن التي بلغت ثلثي مجموع المرتبات. ورغم المؤشرات الصحية التي تبعث على القلق، لم تخصص إلا نسبة أربعة في المائة من ميزانية الحكومة للصحة، وهو رقم أقل بكثير من المستويات الإقليمية ولا يكفي للاستثمار الضروري في تطوير النظام الصحي. ويعتمد البلد الجديد على مستويات عالية من المساعدة الدولية. ففي عام ٢٠١١، تعهد شركاء التنمية بمبلغ ١,٩ بليون دولار، وهو ما يمثل ربع مجموع ميزانية جنوب السودان. ويمول الشركاء الدوليون

نسبة كبيرة للغاية من تكاليف الخدمات الأساسية، ولا تزال المنظمات غير الحكومية التي تمولها الجهات المانحة توفر نسبة ٨٠ في المائة من الخدمات الصحية الأساسية.

١٣ - ونتيجة لعقود من الحرب، يظل مجتمع جنوب السودان مسلحاً بدرجة عالية. وفي الأشهر العشرة الأولى للاستقلال، أدى النزاع العنيف بين المجتمعات المحلية الذي غالباً ما تؤججه ميليشيات مسلحة غير خاضعة لسلطة الدولة، إلى خسائر كبيرة في الأرواح ودمار لأسباب معيشة مئات الآلاف في جميع أنحاء البلد الجديد. وتهيمن الانتماءات القبلية على مجتمع جنوب السودان المتنوع ثقافياً. ويظل عدم وجود هوية وطنية قوية، مع الممارسات التقليدية مثل السطو على الماشية وشحة الموارد ومن بينها المياه، من العوامل الرئيسية في استمرار النزاعات الداخلية. ورغم إطلاق الحكومة حملة لزع السلاح، فإن الأسلحة لا تزال متاحة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. وتظل الألغام الأرضية مشكلة كبيرة، ففي تطور مقلق بشكل خاص، تم مؤخراً زرع ألغام مضادة للأفراد على طول طرق النقل في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، وفي أجزاء من ولاية جونقلي.

١٤ - وللفساد، عملياً، أثر على جميع مستويات الحكومة، ولا تزال آليات المساءلة، حيثما وجدت، غير قادرة حتى الآن على ردع سوء استخدام وإدارة الموارد العامة. فلجنوب السودان موارد طبيعية هائلة، من بينها النفط على وجه الخصوص، وإن توقف حالياً إنتاجه، كما ذكر أعلاه. وعندما يُستأنف إنتاج النفط، سيتمثل التحدي في تنظيم الحكومة والهياكل الأساسية والنظام القانوني أثناء الفترة الانتقالية لكفالة استغلال الثروة في البلاد وتوزيعها بطريقة تعود بالفائدة على الشعب بأسره، وتلبية احتياجات التنمية البشرية.

### ثالثاً - التخطيط للانتقال من الإغاثة إلى التنمية

١٥ - تتمثل الأولوية القصوى لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جنوب السودان خلال السنوات الحرجة الأولى من قيام الدولة في دعم عملية انتقال البلد الجديد على نحو يحمي ضعاف الناس من تردي أحوالهم ويساعد، في الوقت ذاته، الحكومة على وضع أسس بناء دولة ناجحة.

١٦ - ويتطلب هذا الأمر اعتماد نهج متوازن يقوم على العمل الإنساني ودعم التنمية. ومع ذلك فإن ترتيب مراحل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية أمر صعب، وتبين التجارب من جميع أنحاء العالم في هذا الصدد أنه يمكن تحسين نوع ونطاق الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى الحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي حالة جنوب السودان، عملت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع الشركاء لوضع نهج يتوخى تحولاً تدريجياً من

القيام مباشرة بتوفير الخدمات اللازمة لإنقاذ الحياة إلى العمل تحت قيادة السلطات الوطنية وبالشراكة معها عند قيامها بوضع النظم وتنمية القدرات.

١٧ - إن الإقرار بأن أيّ توقع بإمكانية تقليص الإغاثة الإنسانية في السنوات الأولى للدولة الجديدة هو إقرار غير واقعي، خصوصاً بالنظر إلى السياق الراهن المتقلب، وفريق الأمم المتحدة القطري سيقدم المساعدة الإنسانية بالتزامن مع توسيع نطاق البرامج الإنمائية التحويلية السريعة الإنجاز في جميع أنحاء البلد. ويسعى الفريق القطري، عن طريق القيام بهذين العاملين معاً، إلى الحد من أوجه الضعف، وتوطيد مكاسب السلام، وتجنب الاعتماد الطويل الأجل على الإغاثة، ووضع الأسس لتحقيق التنمية المستدامة. ومع تقدم عملية الانتقال وقيام الدولة الجديدة بزيادة قدرتها على إدارة المنافع العامة وتوفيرها، يعتزم الفريق القطري تخفيض مساعدته الإنسانية والانسحاب من تقديم هذه المساعدة في نهاية المطاف.

### تطبيق الدروس المستفادة

١٨ - في الفترة التي سبقت الاستقلال، أجرت وكالات الأمم المتحدة الإنمائية تحليلاً دقيقاً لمشاركتها السابقة في جنوب السودان لكفالة أن تكون برامجها الانتقالية خلال السنوات الأولى من قيام الدولة مفيدة وتستجيب للظروف في البلد الجديد. وبعد تقييم متأن للدروس المستفادة، اتفق الفريق القطري على ما يلي:

(أ) يتطلب دعم عملية انتقال معقدة وصعبة مثل عملية الانتقال في جنوب السودان من منظومة الأمم المتحدة التركيز على عدد محدود من البرامج البسيطة والتحويلية التي يمكن توسيع نطاقها؛

(ب) سيتوقف نسق عملية الانتقال وترتيب مراحل إنجازها في جنوب السودان على عدد من العوامل المتداخلة، بما في ذلك القدرات الحالية للدولة، وإمكانات النمو الاقتصادي، والبيئة السياسية والأمنية؛ ويمكن للوكالات الإنسانية والإنمائية، بتخطيط التدخلات وتصميمها بشكل مشترك، أن ترتب على نحو فعال استراتيجيات تحول ليس فقط دون أن تصبح المجتمعات أضعف حالاً، وإنما أيضاً دون أن تصبح رهينة المساعدات الدولية؛

(ج) تتطلب طبيعة الانتقال غير المتابعة من منظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدات الإنسانية والإنمائية لحماية السكان من أن تزداد حالهم ضعفاً في نفس الوقت الذي تساعد فيه الحكومة على تهيئة الظروف اللازمة لبناء الدولة بنجاح؛

(د) يتطلب تخفيف المخاطر على السكان خلال الفترة الانتقالية من منظومة الأمم المتحدة أن تستثمر في القدرات المحلية للإنذار المبكر والتأهب والاستجابة، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على تحمل الصدمات؛

(هـ) رغم أن العمل الإنساني والعمل الإنمائي توجّههما مبادئ منفصلة وعمليات منفصلة، استراتيجية ومتعلقة بتحديد الأولويات، فإن من الضروري الربط العملي بينهما لتجنب التخطيط والتمويل المزدوجين وغير المنسقين، مما يؤدي إلى أهداف متضاربة، وأولويات متناقضة، واستراتيجية غير متسقة، تعوق العملية الانتقالية؛

(و) لا يمكن أن تعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بمفردها أثناء الفترة الانتقالية، فمن اللازم أن تتفق الأطراف الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على إطار استراتيجي يقوم على الاستراتيجيات الوطنية وعلى تقييم وتخطيط موحدين للاحتياجات ويلزمها أن تعتمد تمويلاً يتسم بالمرونة والسرعة ويمكن التنبؤ به للبلدان الخارجة من أزمة.

#### الإطار ١

#### نهج شامل لتحسين الأمن الغذائي في جنوب السودان

اعتمد برنامج الأغذية العالمي نهجاً متكاملًا فيما يبذله من جهود إنسانية وإنمائية في جنوب السودان. وهذا النهج الذي يتواءم مع إطار العمل الشامل الذي وضعته الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم التي يرأسها الأمين العام للأمم المتحدة، ومع المبادئ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي انعقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، يهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية على الانتقال من الاعتماد على المعونة إلى القدرة على الانتعاش. ويشمل النهج برامج التغذية المدرسية، ومبادرات الدعم الغذائي والغذاء مقابل المهارات التي تقدم مساعدات غذائية قصيرة الأجل في حين تدعم أيضاً تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

ويساعد برنامج الأغذية العالمي على تعزيز الأمن الغذائي بربط نظام شراء إمدادات الإغاثة الغذائية باستراتيجية طويلة الأجل لبناء قدرات الحكومة على الاستجابة لحالات الطوارئ. وسيساعد إنشاء مخزون احتياطي استراتيجي من الحبوب على التعامل مع الأسواق المتقلبة للمنتجات الزراعية بتمكين الحكومة من شراء السلع الغذائية عند وجود فائض في السوق وتوزيعها عند وقوع نقص. وبدعم مد الطرق الفرعية وبناء المخازن



والمستودعات، سيساعد برنامج الأغذية العالمي على تيسير وصول صغار الملاك إلى الأسواق، مما يحد من تقلبات الأسعار بالنسبة للمنتجين ويشجع الاستثمارات الزراعية الصغيرة. ويرمي الكثير من هذه التدخلات إلى دعم صغار المزارعات بالخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، ستشكل النساء ما لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة من موظفي الحكومة الذين سيتم تدريبهم لإدارة نظام المخزون الاحتياطي من الحبوب.

ولتوجيه التخطيط الأطول أجلاً للقطاع الزراعي، تقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الدعم التقني للحكومة لصياغة خطة أساسية شاملة للتنمية الزراعية ترتبط بورقة على الصعيد القطري ستوجه تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وستغطي هذه الورقة أربعة أركان هي: إدارة الأراضي والمياه، والوصول إلى الأسواق، والإمدادات الغذائية والجوع، والبحوث الزراعية، وستحدد الأولويات الوطنية للاستثمار الزراعي، وهذا بدوره سيسترشد به الميثاق الإقليمي والخطة الاستثمارية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وذلك في إطار البرنامج. وسيمضي فريق الأمم المتحدة القطري قُدماً في التوصيات الواردة في تقرير التنمية البشرية في أفريقيا لعام ٢٠١٢: نحو مستقبل آمن غذائياً، الصادر في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

## رابعاً - الموازنة بين خطط الأمم المتحدة وأولويات التنمية الوطنية

### خطة تنمية جنوب السودان ٢٠١١-٢٠١٣

١٩ - في الفترة التي سبقت الاستقلال، عملت الحكومة بشكل وثيق مع شركاء التنمية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، لإعداد أول خطة لتنمية جنوب السودان. وتغطي الخطة الفترة من ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، وهي أيضاً بمثابة ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر تسترشد بها مشاركة المؤسسات المالية الدولية إلى أن يتم وضع ورقة لاستراتيجية تغطي خمس سنوات. وتحدد الخطة الأهداف الإنمائية الرئيسية للبلد الجديد التي تتعلق بمجالات أربعة ذات أولوية هي: (أ) الحوكمة، (ب) والتنمية الاقتصادية، (ج) والتنمية الاجتماعية والبشرية، (د) ومنع نشوب النزاعات والأمن. وتحدد الخطة التي وضعت خلال عملية استشارية شارك فيها المئات من المسؤولين الحكوميين والشركاء من جميع المستويات، أكثر من ٨٠ هدفاً إنمائياً، تتعلق بها ٢٠ من البرامج التي تم تحديدها بوصفها ذات أولوية قصوى، وخمسة بوصفها من أولويات بناء السلام.

٢٠ - وخطّة تنمية جنوب السودان تشكّل أيضاً الأساس الذي تقوم عليه عملية التخطيط لميزانية الحكومة، وهي بمثابة إطار لاستراتيجيات تمويل المساعدات القطاعية. ودعمًا لهذا يعمل كل من الحكومة والشركاء حالياً على وضع الإطار الأول للإنفاق المتوسط الأجل الخاص بالبلد والذي سيبيّن تفاصيل المساهمات المالية للحكومة والشركاء من أجل تنفيذ الخطّة. ونظراً لوقف إنتاج النفط وتدابير التقشف المرتبطة به إضافة إلى تصريح الجهات المانحة الرئيسية بأنها ستحول التمويلات إلى الجهود الإنسانية المبذولة من أجل إنقاذ الأرواح، فإن تنفيذ العديد من عناصر الخطّة قد يتوقف.

### إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لجنوب السودان ٢٠١٢-٢٠١٣

٢١ - تعاون فريق الأمم المتحدة القطري، دعماً لخطّة تنمية جنوب السودان، مع الحكومة والشركاء في التنمية لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتواءم إطار العمل الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تماماً مع الخطّة، ويستجيب للأولويات الانتقالية العاجلة للبلد الجديد. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الإطار في مساعدة الحكومة على زيادة تحكمها في عملية التنمية وخضوعها للمساءلة بشأنها، ومساندة السلطات في وضع الهياكل الضرورية التي من شأنها أن تقلل من الاعتماد على المعونة على المدى الطويل. وسيساعد الفريق القطري، في ظل إطار العمل، الحكومة على تعزيز مهام الحوكمة الأساسية، وبناء نُظم تقديم الخدمات، وتحسين الأمن الغذائي، وتخفيف حدة التزايدات بين المجتمعات المحلية، وزيادة فرص الوصول إلى القضاء بطريقة عادلة في جميع ولايات جنوب السودان العشر.

#### الإطار ٢

#### النتائج الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

- ١ - إرساء الوظائف الأساسية في مجالي الحوكمة والخدمة المدنية ودخولهما طور التنفيذ. وستسهم هذه النتيجة إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف الرئيسي المتوخى من ركيزة الحوكمة في خطّة تنمية جنوب السودان. وبناء على طلب من الحكومة، سيركز فريق الأمم المتحدة القطري على تنمية القدرات ووظائف الحوكمة الأساسية.
- ٢ - الحد من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وتزايد دخل الأسر. وستسهم هذه النتيجة إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف الرئيسي المتوخى من ركيزة التنمية الاقتصادية في خطّة تنمية جنوب السودان. وبناء على طلب من الحكومة، سيركز فريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز النمو الشامل المراعي للفقراء وعلى الحد من انعدام الأمن الغذائي.

٣ - الانتهاء من وضع نظم تقديم الخدمات الأساسية، مما يمهّد الطريق لزيادة الطلب على الخدمات. وستسهم هذه النتيجة إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف الرئيسي المتوخى من ركيزة التنمية الاجتماعية والبشرية في خطة تنمية جنوب السودان. وبناءً على طلب من الحكومة، سيركز فريق الأمم المتحدة القطري على بناء نظم تقديم الخدمات لتسريع وتيرة الانتقال من مرحلة الخدمات المقدمة خارجياً وعلى وضع ضمانات اجتماعية لصالح أشد الناس فقراً وضعفاً.

٤ - الحد من العنف، وتحسين الأمن المجتمعي. وستسهم هذه النتيجة إسهاماً مباشراً في تحقيق الهدف الرئيسي المتوخى من ركيزة الأمن ومنع نشوب النزاعات في خطة تنمية جنوب السودان. وبناءً على طلب من الحكومة، سيركز فريق الأمم المتحدة القطري على تسريع وتيرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى الحد من العنف المجتمعي.

٥ - تحسن سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وستسهم هذه النتيجة إسهاماً مباشراً في تحقيق الأولويات المحددة في عنصر سيادة القانون من ركيزة منع نشوب النزاعات والأمن في خطة تنمية جنوب السودان. وبناءً على طلب من الحكومة، سيركز فريق الأمم المتحدة القطري على تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز إقامة العدالة الجنائية.

### دعم حملة المائة يوم الحكومية

٢٢ - في ٨ آب/أغسطس، خاطب رئيس جنوب السودان، سلفا كير، الجلسة الافتتاحية المشتركة للجمعية التشريعية الوطنية ومجلس الولايات داعياً إلى إطلاق حملة من أجل تحقيق نتائج ملموسة خلال فترة المائة يوم الأولى للحكومة الجديدة. وحددت حملة المائة يوم الأهداف ذات الأولوية المنصوص عليها في خطة تنمية جنوب السودان في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وتطوير الهياكل الأساسية، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والشفافية والمساءلة. ومساندة لتلك الحملة، قام فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرون بدعم الحكومة في تنفيذ ما نسبته ٧٠ في المائة أو أكثر من تلك الالتزامات. ومن أمثلة الإنجازات التي تحققت خلال فترة المائة يوم الأولى ما يلي:

(أ) في إطار دعم التعليم، كانت هناك ٢٩ مدرسة ابتدائية جديدة وأربع مدارس ثانوية جديدة قيد التشييد خلال فترة المائة يوم الأولى، وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتيسير دعم الشركاء لوزارة التربية والتعليم العام ووزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا، بينما تولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة عمليات التشييد؛

(ب) في إطار دعم تحسين صحة الطفل، شهدت فترة المائة يوم تحصين ١٧٨ ٢٤١ ٣ طفلاً ضد شلل الأطفال وتحصين أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة، وقامت منظمة الصحة العالمية بتيسير دعم الشركاء لوزارة الصحة؛

(ج) في إطار دعم صحة الأم، تخرّجت ٤٧ قابلة جديدة من الأهالي وجرى نشرهن خلال فترة المائة يوم، وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتيسير دعم الشركاء لمعاهد التدريب الصحي الوطنية؛

(د) في إطار دعم سيادة القانون، شهدت فترة المائة يوم فتح ٥٤ مركز شرطة جديد وأربعة سجون جديدة، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير دعم الشركاء للجهاز الشرطي والسجون.

### خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

٢٣ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، الذي يطلب بالتحديد إلى الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان وإلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أن يعملوا مع حكومة جنوب السودان، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، وأن يضعوا خطة لدعم بناء السلام، اضطلع فريق الأمم المتحدة القطري حتى الآن، بتوجيه من نائب الممثل الخاص للأمين العام، بالدور الرئيسي في إعداد خطة استراتيجية متكاملة لدعم توطيد السلام في جنوب السودان. ووفقاً لمبدأ الملكية الوطنية، فإن الأولويات المبينة في خطة دعم بناء السلام مستمدة مباشرة من الركائز الأربع التي تقوم عليها خطة تنمية جنوب السودان، وكذلك من عمليات الانتقال السياسي الرئيسية المنصوص عليها في الدستور الانتقالي لجنوب السودان.

٢٤ - و الهدف المتوخى من خطة الدعم التي وضعتها المنظمة هو مساعدة الحكومة على الاستجابة للأولويات العاجلة في مجال بناء السلام من خلال بناء وتعزيز قدراتها على إدارة النزاع وإرساء أسس السلام الدائم. واستناداً إلى تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304)، ستحدد خطة الدعم تدابير معينة، معروضة في مصفوفة نتائج، سيتخذها فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء الرئيسيون للمساعدة في الحد من خطر الانزلاق إلى النزاع من جديد.

٢٥ - وتلك التدابير مدرجة في الأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدول المتفق عليها دولياً في المؤتمر الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان، بجمهورية

كوريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حيث اعتمد كل من مجموعة الدول الهشة السبع، والشركاء الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، الصفقة الجديدة المتعلقة بالانخراط في الدول الهشة. وتشمل أهدافها ما يلي: (أ) دعم السياسات التي تعزز شرعية الدول عن طريق تشجيع الأخذ بالوسائل التي تشمل جميع الأطراف في التسويات السياسية وحل النزاعات؛ (ب) تحسين الحالة الأمنية عن طريق تعزيز أمن الناس؛ (ج) تعزيز العدالة من خلال التصدي للمظالم وزيادة إمكانية لجوء الناس إلى القضاء؛ (د) إرساء الأسس الاقتصادية عن طريق خلق فرص العمل وتحسين سبل كسب العيش؛ (هـ) دعم الخدمات الأساسية من خلال بناء قدرات الحكومات على إدارة الدخل وإنشاء نظم عادلة لتقديم خدمات تخضع للمساءلة. وتتضمن خطة الدعم ٤٢ نشاطاً في مجال بناء السلام، حُدد منها ١٥ نشاطاً بوصفها من أولويات المسار السريع لكي تُنفذ على وجه السرعة. ورغم أن الأهداف والاحتياجات التي حُددت في خطة بناء السلام ستظل سارية، فإن الحالة الأمنية والاقتصادية فرضت إعادة تقييم الجدول الزمني لتنفيذ الخطة. لذا، لا بد من إعادة ترتيب الأهداف والاحتياجات حسب أولويتها، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى تغيير الجدول الزمني لتنفيذ الخطة.

### تعزيز القيادة الحكومية في تنسيق دعم الشركاء

٢٦ - إن استراتيجية المعونة الجديدة التي تنتهجها حكومة جنوب السودان، والتي أدرجت في خطة تنمية جنوب السودان ووضعت في صيغتها النهائية كسياسة قائمة بذاتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، توفر التوجيه فيما يتعلق بمواءمة المساعدة الإنمائية مع أولويات الحكومة، وتحدد بناء القدرات بوصفه إحدى أهم أولويات الحكومة. وتهدف الاستراتيجية إلى الحد من تشتت الجهود وخفض تكاليف المعاملات وتحسين التنسيق وتشجيع الشركاء على الحد من استخدام المشاريع الموازية. وتعتمد الاستراتيجية في تنفيذها على صناديق تجميع التمويل والنُهج القطاعية، وتطلب أن تكون المعونة: (أ) متوائمة مع مجمل السياسات والخطط الحكومية والقطاعية؛ (ب) مدارة من قبل المؤسسات الحكومية وتستخدم النظم الحكومية؛ (ج) متمشية مع دورة ميزانية الحكومة وموجهة من خلال نظم الإدارة المالية العامة؛ (د) داعمة للقدرات والنظم المؤسسية؛ (هـ) موجهة صوب تحقيق النتائج؛ (و) مقدمة على نحو متسق.

٢٧ - ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز تنسيق المعونة. ويشارك كل من منسق الأمم المتحدة المقيم والبرنامج الإنمائي واليونيسيف في المنتدى الفصلي المشترك بين الحكومة والجهات المانحة، الذي أنشئ في إطار استراتيجية المعونة، والذي تُناقش فيه القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالميزانية وتنسيق المعونة. ويقدم البرنامج

الإثرائية مساعدة تقنية مكثفة بغرض المساعدة في تعزيز عملية الميزنة الحكومية على الصعيدين الوطني والولائي. ودعم البرنامج الإثرائي أيضا تصميم وتنفيذ نظام إدارة معلومات المعونة الحكومي، الذي يهدف إلى تحسين الشفافية لدى الشركاء ومساءلتهم، والذي يجري تعميمه حاليا ليشمل جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٢٨ - وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق القطاعي وتسريع وتيرة الانتقال من المعونة الإنسانية، يجري تحويل الأفرقة العاملة التابعة للحكومة والمعنية بقطاع الميزانية إلى أفرقة تتبع نهجاً قطاعية. ومن منطلق دعم القيادة الحكومية، فإن كل فريق عامل يشترك في رئاسته شريك في التنمية يكون مسؤولاً عن المساعدة في تنسيق إسهامات الشركاء في المناقشات المتعلقة بالسياسات وعمليات التخطيط، بما في ذلك ما يتعلق بميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويشترك البرنامج الإثرائي في رئاسة فريقين عاملين من أصل الأفرقة العشرة، يُعنى أحدهما بالإدارة العامة والآخر بسيادة القانون، وتقوم اليونيسيف بدعم الجهة المانحة التي تشترك في رئاسة فريق عامل ثالث يُعنى بالشؤون الاجتماعية والإنسانية. وتشارك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، استناداً إلى ولاياتها ومجالات اختصاصها، في كل من الأفرقة العاملة ذات الصلة وتساعد في صوغ سياسات تقود الحكومة تنفيذها، باعتبار ذلك خطوة صوب استحداث النهج القطاعية.

٢٩ - وتمشيا مع أهداف استراتيجية المعونة، يدعم فريق الأمم المتحدة القطري أيضا إيجاد الطرائق المنسقة التي ستتيح مواءمة المعونة الدولية على نحو أوثق مع النظم الحكومية. ويقدم البرنامج الإثرائي والبنك الدولي دعماً مشتركاً لاستحداث أداة معونة لدعم الخدمات المحلية، وهي إحدى أداتي المعونة ذاتي الأولوية المنصوص عليهما في استراتيجية المعونة التي تنتهجها الحكومة. وفي الوقت الراهن، تتولى الأمم المتحدة إدارة ثلاثة صناديق لتجميع التمويل الهدف منها هو دعم تنفيذ أولويات المرحلة الانتقالية والجهود الجاري بذلها فعلاً من أجل تصميم جيل جديد من البرامج المشتركة وصناديق تجميع التمويل لدعم مواءمة المعونة الخارجية على نحو أوثق مع سياسات الحكومة وهيكلها.

### الإطار ٣

#### صندوق إنعاش جنوب السودان

يساعد صندوق إنعاش جنوب السودان، وهو صندوق لتجميع التمويل يديره البرنامج الإثرائي، على سد الفجوة بين التدخلات الإنسانية المنقذة للحياة وتحقيق التنمية على المدى البعيد من خلال مساعدة الحكومة على الاستجابة لمجموعة قضايا فريدة من

نوعها خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال. وخلال فترة اتفاق السلام الشامل، كان صندوق إنعاش جنوب السودان إحدى الأدوات القليلة التي دعمت أنشطة تحقيق الاستقرار التي تقود الحكومة تنفيذها على الصعيد الولائي. واستجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع، تجري حاليا إعادة هيكلة الصندوق لدعم ما يلي: (أ) مشاريع تحقيق الاستقرار التي تختارها المجتمعات المحلية وقادتها في المقاطعات المعينة الأكثر عرضة لنشوب النزاعات؛ (ب) المنجزات الرئيسية في خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام؛ (ج) العناصر الرئيسية في الخطط الولائية الرامية إلى إعادة إدماج العائدين في المجتمع.

ومن أجل المساعدة في توفير الدعم للعائدين إلى جنوب السودان خلال الأشهر الثمانية عشر المنصرمة البالغ عددهم ٣٧٥ ٠٠٠ شخص، وضعت كل من الولايات العشر في البلد خطة إعادة إدماج شاملة على المستوى الولائي، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري وبلاستناد إلى التقييمات التي شملت أكثر من ثلث قبائل البلد. ورغم أن كل حكومة ولائية سبق أن خصصت من ميزانيتها ما يلزم من تمويل لهذه الخطط، فلا بد من توفير المعونة الدولية العاجلة لضمان حصول العائدين على المساعدة لإعادة إدماجهم.

وقد أنشئ هيكل إدارة الصندوق بما يكفل الملكية والقيادة الوطنيتين، ويسر إقامة الشراكات المحلية وتعبئة الموارد على مستويات الحكم دون الوطنية. ويساعد الصندوق، باعتباره أداة لتجميع التمويل، على تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومة والجهات المستفيدة وتوفير التماسك الاستراتيجي والاتساق البرنامجي لأغراض الانخراط في القضايا الانتقالية.

٣٠ - ووفقا لاستراتيجية المساعدة التي وضعتها الحكومة وكجزء من الجهود المستمرة الرامية إلى إرساء الأسس لدعم محتمل للميزانية، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الشركاء في تعزيز آليات المساءلة وزيادة ثقة شركاء التنمية في النظم الحكومية. وللدعم مفوضية جنوب السودان لمكافحة الفساد، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لاستكمال التشريع وتعزيز مهام المفوضية المتعلقة بالمقاضاة ومساعدة الحكومة في تحليل الخيارات المتاحة لإنشاء محكمة لمكافحة الفساد. وإضافة إلى ذلك، يمضي فريق الأمم المتحدة القطري قدما في اتباع نهج منسق في التحويلات النقدية يستخدم أسلوبا واحدا لتقييم النظم الائتمانية للشركاء ويقوم، على أساس هذه التقييمات، بوضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المرتبطة بتحويل النقود إلى كل واحد من الشركاء، بما في ذلك الوكالات الحكومية المنفقة. وكأداة عملية للمساعدة في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، فإن النهج يهدف إلى بناء الثقة في النظم الوطنية بسرعة.

## تحديد الأولويات الاستراتيجية في سياق التحديات والتهديدات الناشئة

٣١ - على الرغم من أن خطة تنمية جنوب السودان حددت نتائج التنمية الرئيسية التي تعتمدها الحكومة لتحقيقها خلال السنوات الأولى من قيام الدولة، فإن الطابع المتغير للانتقال وعدم إمكانية التنبؤ به، بما في ذلك التوترات المستمرة مع السودان والتكشف المالي الناجم عن وقف إنتاج النفط، يقتضي مواصلة تحديد الأولويات وترتيبها لمواجهة التحديات الناشئة بسرعة. ويساعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع نهج ذي ثلاث شعب لتحديد الأولويات والإسراع في السياق الحالي، يركز على المنجزات المستهدفة والأولويات الواردة في الخطة التي تكفل ما يلي: (أ) تمكين انطلاق الدولة وتنميتها؛ (ب) وتعزيز بناء السلام؛ (ج) والإسراع ببناء الدولة:

(أ) يجري تعجيل المنجزات المستهدفة التمكينية الواردة في خطة تنمية جنوب السودان من خلال مبادرة تنمية جنوب السودان ٢٠١٢-٢٠٢٠، وهي مبادرة مشتركة بين جنوب السودان ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الاتحاد الأفريقي. وتركز هذه المبادرة، التي استُهلكت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على إزاحة العقبات الرئيسية التي تحول دون التنمية، وتقوم بتعبئة الموارد من الشركاء الإقليميين لتنمية القدرات والهياكل الأساسية من أجل تيسير النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات. ويعمل كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج الإنمائي بشكل وثيق على تقديم الدعم التقني والمالي لصياغة المبادرة وخطة العمل ذات الأولوية المرتبطة بها؛

(ب) يجري تقييم المنجزات المستهدفة في مجال بناء السلام الواردة في خطة تنمية جنوب السودان عن طريق خطة الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام في جنوب السودان مع مراعاة تغير البيئة الأمنية والاقتصادية؛

(ج) يجري تعجيل المنجزات المستهدفة في مجال بناء الدولة عن طريق جيل ثان من إطار مهام الحكم الأساسية. واعتماداً على المرحلة الثانية، التي كانت مركزة على الأولويات المباشرة في الفترة السابقة للاستقلال مباشرة<sup>(٢)</sup>، فإن المرحلة الثانية ستدعم المنجزات

(٢) في الفترة السابقة للاستقلال، ركز كل من الحكومة والشركاء الدوليين على وضع مجموعة ذات أولوية قصوى من مهام الحكم الأساسية. واستناداً إلى تحليل لوظائف الحكومة مدعوم من حكومة الولايات المتحدة ودراسات أجرتها الأمم المتحدة، وضعت حكومة جنوب السودان شبه المستقلة آنذاك خطة لوضع ١٩ وظيفة أساسية لضمان استدامة الحكومة في الجنوب بعد فترة اتفاق السلام الشامل. وتم تعبئة أكثر من ٧٠ مليون دولار من الدعم الذي قدمه الشركاء للمساعدة في إرساء الوظائف الأساسية في مجالات القيادة التنفيذية وقطاع الأمن وسيادة القانون والإدارة المالية والإدارة العامة والموارد الطبيعية.



المستهدفة ذات الأولوية في سياق التقشف المالي الشديد. وسيقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم للحكومة في إعطاء الأولوية بسرعة وبصورة واقعية للتدابير التي ستساعد في التخفيف من أثر الأزمة على أضعف الناس والحفاظ على المهام الأساسية للدولة.

٣٢ - ويدعو الاتفاق الجديد للعمل في الدول الضعيفة، الذي تطوعت حكومة جنوب السودان لتجربته، إلى وضع ميثاق يكون بمثابة آلية انتقالية قصيرة الأجل لتوجيه تنفيذ الأولويات الوطنية. وإلى جانب إطار للمساءلة المتبادلة، من المتوقع أن تشكل المنجزات المستهدفة الثلاثة ذات الأولوية أساساً لميثاق بين الحكومة وشركائها. ولدعم هذا الميثاق وغيره من التدابير المتخذة للتصدي للهشاشة وسعياً إلى المساعدة في تعزيز ثقة المجتمعات المحلية والشركاء في الحكومة، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري مساعدة الحكومة في تحسين آليات المساءلة والرقابة وصياغة خطط على أساس الأدلة لصالح الفقراء<sup>(٣)</sup>.

## خامساً - دعم تنمية القدرات

٣٣ - تحدد الحكومة في كل من خطة تنمية جنوب السودان واستراتيجية المساعدة بناء القدرات كأحد أولوياتها العليا. وتتضمن الخطة استراتيجية متوسطة الأجل لتنمية القدرات تحدد الاحتياجات المؤسسية الحاسمة اللازمة لتنفيذ الخطة وتلبية المتطلبات الأساسية لضمان مقومات بقاء الدولة. وتهدف عملية وضع بروتوكول لتنمية القدرات في إطار الاستراتيجية، التي تقودها الحكومة بدعم من البرنامج الإنمائي، إلى تحسين تنسيق وفعالية الجهود في مجال تنمية القدرات في جنوب السودان. واعتماداً على الدروس المستفادة من بلدان أخرى تشهد عمليات مكثفة لبناء الدولة وتنمية القدرات، من بينها تيمور - ليشتي وموزامبيق، سيتضمن البروتوكول مبادئ توجيهية بشأن الاستعانة بالمستشارين التقنيين، وأهمية المساءلة المتبادلة بين المستشارين والنظراء وأفضل الممارسات بشأن التوجيه وتنسيق القدرات.

٣٤ - وتعمل الحكومة مع فريق الأمم المتحدة القطري على وضع نهج مبتكرة لتعزيز القدرات بالاستناد إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن تنفيذها بسرعة وتوسيع نطاقها، وذلك لما يساورهما من قلق من أن حجم النقص في قدرات البلد سيؤثر سلباً على التنمية لأجيال طويلة. وبعد استعراض سجل طرائق تقديم المساعدة التقنية المبكرة، أشارت الحكومة إلى أن طريقتها المفضلة لتعزيز القدرات ونقل المهارات هي التوجيه من بلدان الجنوب. والهدف من هذه الجهود، التي يتولى البرنامج الإنمائي تسييرها، هو إرساء الوظائف الحكومية وبناء القدرات

(٣) يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لتعزيز نظم الرقابة التشريعية وبناء القدرات في مجال مكافحة الفساد ومهام مراجعة الحسابات وتعزيز صوت المجتمع المدني، لا سيما المجموعات النسائية في العمليات التشريعية الرئيسية.

المحلية في آن واحد عن طريق التوجيه أثناء العمل. ووفقا للإجراءات ذات الأولوية الواردة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311-S/2011/527)، المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وعلى النحو المبين في التقرير، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري على إقامة شراكات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية. وعن طريق هذه الشراكات، يُلحق موظفون للإدارة العامة وخبراء فنيون بالمكاتب الحكومية حيث يساعدون في توجيه موظفي جنوب السودان على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

#### الإطار ٤

##### الشراكات بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز القدرات المدنية

في إطار مبادرة البرنامج الإنمائي للتنسيق السريع للقدرات، أُلحق ١٢٠ أخصائيا من متطوعي الأمم المتحدة بمكاتب ووكالات القطاع العام، ١٢٠ معظمها على مستوى الدولة، منذ بداية المبادرة عام ٢٠٠٩. ويشمل عدد متطوعي الأمم المتحدة متخصصين في الاقتصاد والإحصاء وفي شؤون الإيرادات ومحاسبين وأخصائيين في مجالات إصلاح القطاع العام، وإدارة الموارد البشرية، وتنمية المؤسسات والتخطيط الحضري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهندسين مدنيين ومحامين، وأخصائيين في مجال أمن المجتمعات المحلية. ويساعد الأخصائي المتطوع، أثناء إلقائه، في سد الفجوات الرئيسية في القدرات، وتحسين تقديم الخدمات وبدء تطبيق النظم الحكومية. وفي مبادرة تكميلية يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، أُلحق أكثر من ٢٠ قابلة من متطوعات الأمم المتحدة من البلدان المجاورة بالنظم الصحية في جميع الولايات العشر لتعزيز إمكانية الوصول إلى أخصائيين ذوي مهارات أثناء الولادة وتقديم الدعم لبناء قدرات القابلات العاملات في المجتمعات المحلية والقابلات التقليديات وتوجيههن.

##### لمحة عن النتائج الرئيسية لمبادرة التنسيق السريع للقدرات في الإدارة المالية العامة

أنشئ نظاما للتخطيط والميزنة	• استكملت خطط عمل وميزانيات الولايات
على أساس الأدلة في جميع الولايات العشر	• لعام ٢٠١١ ووافقت مجالس الولايات على ٩ منها
	• يجري إعداد الخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل للولايات
	• يجري استخدام الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية في التخطيط وتحديد الأهداف
يجري وضع آليات المساءلة المالية في جميع الولايات العشر	• يجري إعداد تقارير منتظمة وفي الوقت المناسب (شهرية، سنوية) عن إنفاق الولايات في سبع ولايات

- أنشئت وحدات للمراجعة الداخلية للحسابات في أربع ولايات
- تم إنشاء وتعزيز نظم توليد الإيرادات في خمس ولايات
- ارتفع معدل تحصيل إيرادات الدولة بمتوسط ١٣٨ في المائة في خمس ولايات.
- تم إنشاء وتعزيز هيئات إيرادات الدولة
- وضعت استراتيجيات لتوليد الإيرادات
- يجري بناء قدرات التخطيط الحضري في الولايات التي فيها عدد كبير من العائدين
- وضعت خطط وسياسات للإدارة الحضرية في الولايات وتم تحسين الأطر التنظيمية
- جرى مسح ٢٨ ٠٠٠ قطعة أرض سكنية وتعيين حدودها لصالح العائدين والسكان المحليين

وفي إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز القدرات في جنوب السودان التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يجري حالياً نشر ٢٠٠ من الموظفين المدنيين ذوي الخبرة من الدول الأعضاء في الهيئة (إثيوبيا وأوغندا وكينيا) في الوزارات الأساسية. وتتم "توأمة" الموظفين المدنيين التابعين للهيئة مع الموظفين المدنيين في جنوب السودان لتوفير التوجيه المباشر أثناء الخدمة ونقل المهارات. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم لوزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية في جنوب السودان في إدارة هذه المبادرة. وفي تقرير نشرته مجلة *African Security Review* (شباط/فبراير ٢٠١٢) وصف نهج الإرشاد والتوجيه بأنه أداة جديدة من مجموعة أدوات بناء الدولة.

وانطلاقاً من النجاح الذي حققته الهيئة في عمليات نشر موظفي الخدمة المدنية، ستقوم مبادرة التضامن الأفريقي التابعة للاتحاد الأفريقي، التي بدأت منذ الاستقلال، بنشر ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ خبير تقني من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الخدمة العامة في جنوب السودان، ويتوخى القيام بـ ٧٥ عملية نشر خلال السنة الأولى. وعلى غرار مبادرة الهيئة، سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم لوزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية في جنوب السودان في إدارة مبادرة الاتحاد الأفريقي. وسيجري التركيز بقوة على تعزيز مهام الحكم الأساسية، وبصفة خاصة على جلب المرشحين من البلدان ذات الممارسات الجيدة المؤكدة في تعزيز مؤسسات المساءلة والرقابة.

وعن طريق هذه المبادرات الثلاث التي يدعمها البرنامج الإنمائي، تم إلحاق أكثر من ٢٥٠ من الموظفين التقنيين من المنطقة بالوزارات الحكومية على مستوى البلد والولايات.

٣٥ - وفي الأجل الطويل، سيلزم أيضا تلبية الاحتياجات التعليمية على جميع المستويات لدعم تنمية القدرات. ويعمل شركاء الأمم المتحدة على زيادة فرص الحصول على التعليم النظامي وغير النظامي وتحسين نوعيته على جميع المستويات. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونسيف الدعم لوزارة التربية والتعليم العام في إعداد مواد تعليمية شاملة ومناسبة ذات صلة بتعليم القراءة والكتابة ومهارات الحياة والدعم النفسي - الاجتماعي والتثقيف بشأن السلام وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٦ - ويعمل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي مع وزارة الزراعة والحراجة على تحديد خيارات لدعم قطاع الحراجة. ويشمل ذلك إعداد خرائط غطاء الأرض والدعم في مجال الحوكمة، وهما الخطوتان الأوليان في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتعاون لتخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ووضع نهج قائم على النظم الإيكولوجية لإدارة الموارد. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مع وزارة البيئة لتبسيط إدارة النفايات كعنصر من عناصر تقديم الخدمات في المناطق الحضرية لعدد كبير من السكان.

### الدعم المقدم لإنشاء نظم وطنية لجمع البيانات ورصدها

٣٧ - دعما لجهود الحكومة الرامية إلى وضع الاستراتيجيات المناسبة ورصد التقدم المحرز في ضوء الأهداف التي وضعت في خطة تنمية جنوب السودان، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة في تقوية النظم الإحصائية الوطنية. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الحكومة في إجراء أول تعداد للسكان بعد الاستقلال، مما سيوفر بيانات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية وسيكون بمثابة الأساس لوضع السياسات المبنية على الأدلة. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما قبل مساعدة لنشر التقرير الوطني عن الفقر في جنوب السودان لعام ٢٠٠٩ وحوليتين إحصائيتين سنويتين. كما يقدم البرنامج الإنمائي الدعم التقني للمكتب الوطني للإحصاء للمساعدة في تقدير الحسابات القومية، وتصميم الدراسات الاستقصائية، فضلا عن تجهيز البيانات والتحليلات. كما يساعد البرنامج الحكومة على نشر بيانات التضخم بصفة دورية.

٣٨ - وتقوم وكالات الأمم المتحدة، داخل القطاعات، بمساعدة الوزارات على تحسين نظم تقييم المؤشرات الرئيسية المرتبطة بوضع النقاط المرجعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطة والأهداف الإنمائية للألفية:

(أ) يوفر كل من اليونيسيف، وصندوق السكان ومنظمة الصحة العالمية الدعم التقني لوزارة الصحة لوضع نظم الصحة والمعلومات، بما فيها النظم المتعلقة بصحة الرضع والأطفال والأمهات؛

(ب) يدعم كل من اليونيسيف واليونسكو وزارة التربية والتعليم العام ووزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في تعزيز نظام معلومات الإدارة التعليمية وضمان جمع البيانات على كافة مستويات التعليم؛

(ج) يقوم كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والأمانة التقنية للأمن الغذائي في جنوب السودان بتوفير التدريب على جمع البيانات وتحليلها لوزارات الزراعة والغابات؛ والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك؛ والموارد المائية والري؛ والبيئة؛ والتجارة والصناعة وتمويل الاستثمار؛ والتخطيط الاقتصادي، وكذلك تدريب المسؤولين على مستوى المقاطعات على إجراء هذا التحليل؛

(د) يساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على تطوير نظم لإدارة الحالات الفردية وتعقبها لكل مؤسسة على حدة لكل من السلطة القضائية لجنوب السودان، ووزارة العدل، ودوائر الشرطة والسجون من أجل تحديد العقوبات التي تقف في سبيل نظام العدالة الجنائية. كما يدعم البرنامج دوائر الشرطة لجنوب السودان في جمع إحصاءات الجريمة الوطنية ونشرها من أجل حصر دقيق للجرائم وتدخلات أنجع وأكثر تركيزاً على الأهداف؛

(هـ) كجزء من نشاط السجل المدني، تدعم اليونيسيف وضع نظام لتسجيل المواليد، باعتباره مكوناً رئيسياً لدعم تطوير نظم حماية الطفل.

## سادسا - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - بعد استقلال جنوب السودان، أنشئ فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب المنسق المقيم في جوبا. ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان من ٢٢ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً. وينسق مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل وثيق مع الحكومة على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات لضمان الموائمة بين المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة والأولويات الحكومية. وقد كان وضع إطار عمل الأمم المتحدة "المبسط" للمساعدة الإنمائية ليسترشد به الدعم السريع من أجل تنفيذ خطة تنمية جنوب السودان هو الإنجاز الرئيسي الأول للفريق وتم الانتهاء منه بعد الاستقلال بأربعة أشهر.

٤٠ - ويقود فريق إدارة البرامج التابع لفريق الأمم المتحدة القطري تنسيق ورصد العمل البرنامجي الاستراتيجي، بما في ذلك التركيز على البرامج المشتركة التي سيعمل من خلالها

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في تحقيق أهدافها ووضع إطار مشترك للرصد والتقييم منبثق عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتشمل البرامج المشتركة الرئيسية المبادرات التي تهدف إلى زيادة فرص العمل للشباب في المناطق المهشة، فضلا عن برنامج مشترك جديد للأمم المتحدة لتقديم الدعم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن فريق إدارة البرامج مسؤول أيضا عن وضع إطار مشترك للرصد والتقييم من أجل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤١ - ودعما لجدول أعمال "توحيد الأداء"، يقوم فريق إدارة العمليات التابع لفريق الأمم المتحدة القطري بوضع نظم تشغيلية مشتركة في المجالات الرئيسية من أجل تبسيط عملية تنسيق تنفيذ البرامج، وتحسين الكفاءة، وخفض تكاليف المعاملات للشركاء. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءات على نطاق منظومة الأمم المتحدة تقوم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بإنشاء أماكن عمل مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان على الصعيد الميداني. وبالمثل، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهت مساهمتها المالية إلى صياغة مبادرة تنمية جنوب السودان من خلال مكتب البرنامج الإنمائي في جوبا، الذي سيتولى إدارة الأموال. ومن المتوقع أن يوفر التقييم العالمي المستقل للدروس المستفادة من "توحيد الأداء" توصيات مفيدة يُسترشد بها في مواصلة ترشيد عمليات الأمم المتحدة في جنوب السودان.

٤٢ - وتقديرا للظروف المتغيرة والمهشاشة المتزايدة التي يعيشها جنوب السودان، وضع فريق إدارة البرامج وفريق إدارة العمليات التابعان للفريق القطري خطة طوارئ خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢. وتقوم هذه العملية على أساس تقييم المخاطر في نطاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتشمل إعادة ترتيب أولويات الإطار لضمان الدعم المناسب من أجل تنفيذ خطة تنمية جنوب السودان في ضوء تقلص قدرة الحكومة على دعم الأنشطة المخططة والتأثيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة لوقف إنتاج النفط.

### التنسيق من أجل دعم توطيد السلام

٤٣ - يتقلد المنسق المقيم منصبا إضافيا هو منصب نائب الممثل الخاص للأمين العام مما يتيح له تيسير التنسيق بين الفريق القطري والبعثة بشأن وضع خطط استراتيجية متكاملة من أجل دعم توطيد السلام. ولضمان تكامل النظم واتساقها بالشكل الملائم، يشارك الفريق القطري والبعثة في الأفرقة الاستراتيجية والأفرقة العاملة المشتركة ويجري حاليا وضع خطط عمل مشتركة في المجالات التي تتداخل فيها ولاية البعثة مع البرامج الإنمائية للفريق القطري، بما في ذلك البرامج المتعلقة بسيادة القانون، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. ولضمان

الكفاءة والفعالية على مستوى المنظومة، تستند خطط العمل المشتركة إلى المزايا النسبية والقدرات المدنية القائمة.

٤٤ - وكجزء من الجهود المبذولة لتوطيد السلام في جميع أنحاء جنوب السودان، تقوم البعثة بإنشاء قواعد دعم المقاطعات لبسط وجودها في المناطق التي يعتبر النزاع وعدم الاستقرار بها خطراً محتملاً جداً ولتعزيز دعمها لجهود الحكومة الرامية إلى توطيد السلام والأمن في تلك المناطق. وتخطط البعثة لتشييد قواعد لدعم المقاطعات في جميع أنحاء البلاد يدعم البرنامج الإنعاشي تشييدها، مما سيعزز وجودها الثابت في كل واحدة من عواصم الولايات العشر. وسيستفيد الفريق القطري وغيره من شركاء التنمية من هذه القواعد للمساعدة في القيام بأنشطة تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وكجزء من الجهود الرامية إلى ضمان الاتساق على مستوى المنظومة دعماً لتوطيد السلام، يُركز الكثير من المنجزات المستهدفة ذات الأولوية الواردة في خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جنوب السودان على المقاطعات التي ستستضيف قواعد الدعم.

٤٥ - ويجري تصميم مشاريع الأثر السريع الخاصة بالبعثة وتنفيذها بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء لضمان الدعم التكميلي لتحقيق الاستقرار والتنمية على مستوى المقاطعات. وفي إطار المجموعة الأولى من مشاريع الأثر السريع، يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير شبكات لمعالجة وإمدادات مياه الصنابير في المناطق الحضرية الصغيرة في أربع ولايات.

### التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية

٤٦ - انضم جنوب السودان إلى عضوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ١٨ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢. وتمهد عضويته الطريق لمرحلة جديدة من الدعم التقني والمالي من المؤسسات المالية الدولية، مع اقتراب انقضاء مدة الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي والمخصص لجنوب السودان، الذي أنشئ من أجل دعم برامج الإنعاش والتنمية في أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل. وقد وقعت الحكومة أيضاً على اتفاق تعاون عام مع مصرف التنمية الأفريقي (في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، في انتظار العضوية الكاملة.

٤٧ - ومن خلال منتدى التنسيق بين المانحين الدوليين، الذي يجمع بين شركاء التنمية التقليديين وغير التقليديين ويشارك في رئاسته كل من المنسق المقيم للأمم المتحدة والمدير القطري للبنك الدولي، يتم تبادل المعلومات والتحليل لتأسيس فهم مشترك للقضايا والتطورات المستجدة. وكانت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها شركاء رئيسيين للحكومة والبنك الدولي في تنفيذ مشاريع الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين خلال فترة

اتفاق السلام الشامل، وقامت بتنفيذ مشاريع تابعة للصندوق تبلغ قيمتها نحو ١٨١ مليون دولار. وسيواصل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، في الوقت الذي تقوم فيه هذه المؤسسات بتوسيع نطاق مشاركتها الإنمائية في جنوب السودان، وسيسرع من الجهود الرامية إلى تحديد المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية ومجالات التعاون المحتمل.

## سابعاً - التحديات والتوصيات

٤٨ - نظراً لأهمية قدرة الدولة في التحول الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عملية صنع السياسات وتنفيذها، ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على زيادة الدعم لبناء قدرات الحكومة على تحديد ومعالجة العقبات الرئيسية التي تقف في سبيل التنمية سواء على المستوى المؤسسي أو على مستوى السياسات.

٤٩ - واعترافاً بالسياق السياسي والاقتصادي والأمني المتغير وغير القابل للتنبؤ بجنوب السودان، ينبغي تشجيع شركاء الأمم المتحدة في التنمية على التحلي بالمرونة اللازمة للاستجابة للتحديات الجديدة متى نشأت. ويبرز وقف إنتاج النفط وتصاعد النزاع بين حكومتي السودان وجنوب السودان الحاجة الملحة لإعطاء أولوية للمساعدات التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لضمان تركيز جهودها على التدخلات التي من شأنها الحد من الهشاشة. واستجابة لتدابير التقشف الحكومية، ينبغي تشجيع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء على مساعدة الحكومة على تركيز أولوياتها وينبغي لهم حشد الموارد من خلال التركيز على عدد محدود من البرامج التحويلية التي تتلاءم مع هذه الأولويات ويمكن توسيع نطاقها. ويُهاب بالمناخين مواصلة المسيرة والالتزام بتعزيز مؤسسات مستقلة وقوية في جنوب السودان بدلاً من تحويل جميع الموارد بعيداً عن بناء الدولة وتنميتها وتخصيصها للأنشطة الإنسانية.

٥٠ - واعترافاً بأن الشركاء في التنمية قد يثقلون كاهل الدولة الجديدة بالأعباء ويبددون ما لمشاركتهم من تأثير إذا سعوا إلى القيام بأنشطة كثيرة جداً في وقت واحد وبطرائق متعددة للغاية فإنه ينبغي تدريب الشركاء الدوليين، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، على القيام بترتيب تسلسلي وتحديد الأولويات فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات والبرامج الجديدة، مما يضمن ارتباطها بأولويات الحكومة وتماسكها معها. وينبغي تشجيع الشركاء على التنسيق بشكل أوثق في تصميم الاستراتيجيات وتنفيذها.



٥١ - وينبغي أن يواصل الفريق القطري مواءمة عملياته، عن طريق تنفيذ الجوانب ذات الصلة في خطة "توحيد الأداء". وبالنظر إلى حجم التحديات في جنوب السودان، ينبغي تقييم التجريب والاختبار الميداني للسياسات الجديدة في ضوء تكاليف المعاملات المتوقعة ويجب أن يظل في حده الأدنى إجمالاً.

٥٢ - وبالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هي بعثة متكاملة تهدف إلى توطيد السلام والأمن والمساعدة في تهيئة الظروف لتحقيق التنمية، فإن البداية الجيدة التي حققتها منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم المتكامل لحكومة جنوب السودان على الصعيدين التقني والتشغيلي ينبغي أن يكملها دعم قوي ومتكامل في مجال السياسات وتوجيه على الصعيد الحكومي الدولي من قبل الهيئتين الرئيسيتين، وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، في إطار ولاية كل منهما واختصاصه.